الوثيقة السياسية لحركة ميدان

خارطة طريق نحو وطن حر

ميدان
MAYDAN

maydaneg25 maydaneg maydaneg1 maydaneg.com

الوثيقة السياسية لحركة ميدان
خارطة طريق نحو وطن حر

مقدمة

لم تعد الأزمة في مصر أزمة نظام حكم فقط، بل تحولت إلى أزمة مشروع وطني غائب، ودولة مختطفة، وشعب منهك، وأمل مهدور؛ تراجعت مكانة مصر إلى قاع الإقليم، وانهارت مؤسساتها تحت ثقل الفساد والاستبداد، وسُحقت كرامة الإنسان أمام جوع البطون وقهر السجون وخنق الحريات

نحن أمام نظام استبدادي فقد شرعيته الأخلاقية والدستورية، وحوّل الدولة إلى أداة قمع وتربح، والجيش إلى شركة قابضة، والاقتصاد إلى بورصة للولاءات، والهوية الوطنية إلى سلعة تتغير حسب مقتضيات الدعاية

في المقابل، تقف قوى التغيير -على تنوعها- أمام مفترق طرق: فإما أن تنكفئ على جراحها، أو تُراكم وعيًا جديدًا يُمهّد لبداية وطنية جادة

تأتي هذه الوثيقة في هذا السياق العصيب، باعتبارها خارطة طريق تأسيسية صاغتها نخبة من أبناء مصر المؤمنين بقدرة هذا الشعب على استعادة مصيره، وتجاوز انكساراته، وفتح أفق جديدة للتغيير

إن القدر الذي نملكه الآن، هو أهم ما يحرك مشروع التغيير، فلدينا: وضوح البوصلة، وصدق النية، واستعداد العمل مع كل مخلص يريد لهذا البلد أن ينهض من كبوته، ويستعيد شعبه زمام المبادرة، دون وصاية من سلطة، أو احتكار من نخبة، أو توريث لمنصب. فإذا التقى هؤلاء معا أمكن وضع الحلول الكاملة لكافة القضايا والمشكلات

نخاطب بهذه الوثيقة كل من يحمل في قلبه همًّا لهذا الوطن، وكل من أنهكته السجون أو المنافي أو اليأس، وكل من يرى أن مصر تستحق أفضل مما هي عليه، وأن التغيير ليس ترفًا فكريًا، بل ضرورة وطنية ومسؤولية أخلاقية وتاريخية

أولًا: من نحن؟

ميدان" هي إجابة عن سؤال بات يؤرق جموع المصريين: أين" المخرج؟ ومن يحمل المشروع؟

لقد ولدت "ميدان" من رحم الاحباط لا لتكرّسه، بل لتتجاوزه. ومن صُلب التجارب المرّة، لا لتستنسخها، بل لتصحيح مسارها. نحن مجموعة من أبناء هذا الوطن، تنوّعت مساراتنا وتجاربنا، لكن جمعتنا ثلاث قناعات لا تراجع عنها

1. أن ما يجري في مصر ليس أزمة حكم بل انهيار بلد
2. وأن التغيير الحقيقي لا يمكن أن يتم عبر الأدوات القديمة، ولا بمنطق المناشدات والمطالبات وانتظار التدخل الخارجي
3. وأن الشعب هو الفاعل المركزي، والمصدر الأصيل للشرعية. ونحمل أملًا كبيرًا بأن مصر يمكن أن تولد من جديد، إذا التقت إرادة أبنائها الأحرار حول مشروع مشترك، يتجاوز الانقسامات، ولا يفرّط في المبادئ. إن "ميدان" تمثل منصة سياسية شعبية جامعة، ذات نَفَس طويل، تطرح مشروعًا للتحرر الوطني الشامل، وتعمل على بناء الكتلة الحرجة القادرة على إنجازه، بخطاب متماسك، وتنظيم مرن، وتحالفات واقعية. وبالتالي فإن "ميدان" ليست حزبًا سياسيًا مغلقًا، ولا كيانًا نخبويًا انعزاليًا، ولا منصة إعلامية تكتفي بالشجب والتعبئة. ونحن لا نطلب من أحد أن يتخلى عن انتمائه التنظيمي أو الفكري، ولكن نطلب أن يعلو انتماؤه لمصر فوق كل الانحيازات الضيقة، وأن يُقدم المصلحة الوطنية على الحسابات الذاتية

نؤمن أن النضال لا يُدار بالشعارات ولا بالمواقف الموسمية، بل بالبناء المتدرج، والعمل التراكمي، والتواصل الصادق مع الناس في الميدان لا في الأبراج. "ميدان" ليست وليدة انفعال، ولا رد فعل، ولا مكررة لغيرها، بل محاولة جادة لصياغة بنية سياسية جديدة تتجاوز المعادلات القديمة، وتفتح أفقًا وطنيًا واسعًا يجمع بين: · الإرادة الشعبية · الوعي السياسي · الحاضنة الشعبية أو القاعدة الجماهيرية · والتحالف الوطني

إننا ننتمي إلى هذا الشعب، نعمل معه، وننطلق من قضاياه، ونعود إليه، ونسعى أن يكون شريكًا في القرار، لا مجرد جمهور في مسرح التغيير

ثانياً: تشخيص اللحظة الراهنة:

الواقع كما هو: سلطة بلا شرعية، ومعارضة بلا فاعلية، وشعب بين الألم والرجاء

لم تعد مصر دولة تحكمها مؤسسات، بل كيان تسيطر عليه منظومة أمنية عسكرية اقتصادية مغلقة، تفرض نفسها بقوة السلاح، لا بشرعية الإرادة العامة. نحن أمام سلطة انقلابية لم تأتِ ببرنامج حكم، بل بخطة استيلاء، لم تبنِ دولة، بل سلبت الدولة ومزّقت مؤسساتها، لتُعيد تشكيلها على مقاسها الأمني والمالي، وعلى مقاس حلفائها الأجانب الذين كانوا شركاء في هذا الانقلاب حتى لو كانت ضد المصلحة الوطنية الحيوية

- أولًا: طبيعة السلطة الحاكمة اليوم هي تحالف ضيق بين جناح عسكري تحكمه المصالح، وجهاز أمني يتحكم في المجال العام، ودوائر رأسمالية طفيلية تنهب مقدرات البلاد. أبرز ملامحها: · تغوّل المؤسسة العسكرية في الاقتصاد، حتى أصبحت دولة داخل الدولة · إخضاع القضاء والإعلام والبرلمان وتحويلهم إلى أدوات تزيين ومطاردة واضطهاد وفساد · استخدام الدين أداة لتخدير الناس، لا لبناء الوعي أو تعزيز القيم · انتهاج سياسات تقشف لصالح الأغنياء، وتمويل مشاريع استعراضية على حساب الفقراء · استباحة المجال العام: لا نقابات، لا أحزاب حقيقية، لا إعلام مستقل، لا حريات

- ثانيًا: حال المجتمع تعيش مصر حالة إنهاك اجتماعي ووأد للعقد الاجتماعي. فقد المواطن الثقة في الدولة، وساد منطق النجاة الفردية بدلاً من المشروع الوطني ومع هذا · البطالة تطحن الشباب · التضخم يأكل دخول الطبقة الوسطى · العشوائيات تتمدد، والتعليم ينهار، والصحة تحتضر · الهجرة صارت حلمًا لا خيارًا، والانتحار قفز من فعل فردي إلى ظاهرة ومع هذا، لم ينكسر الناس بالكامل. فَما زال فيهم غضبٌ خامد، وسخريةٌ مقاوِمةٌ، ونبضٌ حيٌّ مكبوت

ثالثًا:

- مأزق المعارضة تعاني قوى المعارضة - على تنوعها - من ثلاث علل بنيوية

1. الانقسام الحاد: بين مدني وإسلامي، والانقسام داخل الإسلامي، والانقسام داخل المدني
2. غياب المشروع الجامع: كثير من المعارضين يعرفون ما يرفضونه، لا ما يريدونه
3. الانفصال عن الناس: النخبة تستهلك الخطاب السياسي، بينما الناس تئن تحت وطأة الجوع واليأس

ولا يعني هذا خلو الساحة من المبادرات الجادة، لكن أغلبها يفتقر إلى العمق التنظيمي، أو الاتساع الشعبي، أو الرؤية القابلة للتطبيق

- رابعًا: اللحظة الراهنة هي لحظة انسداد وفرصة في آن واحد: · انسداد لأن السلطة أغلقت كل الأبواب، وتوهمت أن القهر يمكن أن يخلّد حكمًا · وفرصة لأن الخواء السياسي والإنهاك الاقتصادي يفتحان فجوة في الجدار لمن يُحسن البناء والعمل. نحن في لحظة أشبه ما تكون بـ"الركود قبل العاصفة"، و"الغليان الصامت تحت السطح". وهنا يبرز دور الفكرة المنظمة، والكتلة الواعية، والمشروع المتماسك

ثالثًا: هويتنا ومرجعيتنا

(من نحن فكريًا؟ وإلى أي أرضية نعود في الفهم والموقف؟)

في عالم تتقاذفه الاستقطابات، وتضطرب فيه الهويات، وتُشوَّه فيه المفاهيم، نرى أن أول شروط النهضة هو وضوح المرجعية، وتماسك الهوية، وانسجام الفكرة مع المشروع

نحن أبناء هذه الأمة، نحمل ميراثها الحضاري، ونعيش واقعها الممزق، ونتطلع لمستقبلها الممكن. نؤمن بأن الإسلام هو دواء جميع مشاكلنا المعاصرة وأساس نهضتنا المرتقبة، وأنه روحنا وهويتنا التي تحفزنا وتهدينا وترشدنا، ولكن تنزيل الإسلام في واقعنا المعاصر يحتاج إلى اجتهاد ذكي ومقاصدي منضبط، اجتهاد غير جامدٍ ولا منبتٍّ عن الواقع، لتحقيق الوصول إلى غايات الإسلام لنا من العدالة والكرامة

- نحن نؤمن بـ

- أن الإسلام دينُ وقِيَمُ ورسالةُ حضارية، وهو يشكل جوهر الهوية الثقافية لشعبنا، لا بمعنى السلطة الدينية الكهنوتية المتسلطة المستغلة للدين كما كان في التجربة الكنسية الغربية، بل باعتباره مرجعية عليا قِيَمِية وأخلاقية وإصلاحية، تُلهمنا وتهدينا وترشدنا في فهم الإنسان، وبناء العمران، وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات

- أن الهوية الوطنية المصرية ليست إقصائية ولا منغلقة، بل هي حصيلة قرون من التفاعل بين دوائر الإسلام والعروبة والإفريقية والمتوسطية، وأن الصراع ليس بين الأصالة والمعاصرة، بل بين الاستبداد والحرية

- أن المرجعية الإسلامية:

تقوم على: • إعلاء شأن الإنسان • تجريم الاستبداد • ترسيخ الشورى والتعددية • الموازنة بين الحقوق الفردية والعدالة الجماعية • احترام التعدد والاختلاف باعتباره سنة كونية ومصدر غنى لا تهديد • أننا نرفض توظيف الدين في خدمة السلطة، كما نرفض نزع الدين من المجال العام. فالدين ليس أداة لحشد الغوغاء، ولا لفرض الصمت، بل منظومة قيم تحررية ترفض الظلم وتنهى عن الاستعباد وتؤسس لكرامة الإنسان

- نحن لسنا

- امتدادًا لأي تنظيم ديني تقليدي جامد
- ولا تكرارًا لتيارات قومية انعزالية أو يسارية فوضوية (أناركية)
- ولا نسخة من مشاريع مدنية مبتورة عن هوية الأمة

بل نحن محاولة جديدة لبلورة تيار وطني تحرري، معتزٍّ بهويته، متجذر في شعبه، منفتح على عصره، صادق في وعوده، ومتحرر من إرث الانغلاق والاستبداد معًا

رابعًا: رؤيتنا للدولة

أي دولة نريد؟ وعلى أي أسس تقوم؟ وما الذي يميزها عن الدولة القائمة أو الأطروحات السابقة؟

ليست الدولة في تصورنا مجرد سلطة تُمارس الحكم، أو مؤسسات تُسيِّر الشأن العام، بل هي كيان تعاقدي يعكس إرادة الناس، ويحقق مصالحهم، ويحفظ كرامتهم، وينظم تنوعهم، ويوفر شروط النهضة لا أدوات القمع

لقد شوه الاستبداد مفهوم "الدولة" في أذهان الناس، فربطها بالخوف والجباية والقهر، حتى أصبحت الدولة مرادفًا للقبضة الأمنية، لا لمظلة الأمان، ولا للعدالة الاجتماعية، ولا للحكم الرشيد

وفي المقابل، فشلت كثير من مشاريع التغيير في تقديم تصور واضح للدولة المنشودة، إما لتعلقها الغامض بمفهوم "الخلافة" دون تنزيل واقعي، أو لانبهارها الأجوف بنماذج ليبرالية زائفة، أو لافتقارها إلى العمق البنيوي في فهم الدولة الحديثة

نحن في "ميدان" ننطلق من قناعة راسخة أن معركة مصر هي معركة بناء دولة عصرية راشدة، لا مجرد تغيير الوجوه أو تقاسم الغنائم، أو استبدال طغيان بآخر

⬟ نؤمن بدولةٍ

1. مدنية إسلامية، الشعب فيها هو صاحب السلطة، لا عسكرية يتحكم فيها الجنرالات · ولا ثيوقراطية يحتكر فيها رجال الدين الفهم والكلام · بل دولة تُدار بإرادة الناس، وتُحتكم فيها إلى الدستور والقانون المنبثق عن الإسلام

2. ديمقراطية تعددية · تقوم على التمثيل الحر، والتداول السلمي للسلطة · تُؤمن بحق الجميع في التنظيم والمشاركة · تضمن وجود معارضة فاعلة لا شكلية ولا زائفة · تحترم الحقوق والحريات الأساسية للجميع دون إقصاء

3. عادلة اجتماعيًا · تضع الإنسان فوق المشاريع، والحاجات الأساسية قبل الرفاهيات والاستعراضات · تُعيد توزيع الثروة على أسس تحقق الإنصاف والسلم الاجتماعي والكفاءة · تضمن تعليمًا جيدًا، وصحة محترمة، وسكنًا لائقًا، وحياة كريمة للطبقتيْن الفقيرة والمتوسطة

4. منتجة مستقلة · تعتمد على العمل والإنتاج لا على القروض والمعونات · تُحرر الاقتصاد من قبضة الاحتكار والفساد · تنهض بالزراعة والصناعة الوطنية · تُنهي هيمنة المؤسسة العسكرية على الاقتصاد، وتخضعها للمساءلة والشفافية، غير مرهونة بمصالح القوى الكبرى ولا تابعة لها

5. جامعة للهوية الوطنية · تحترم التنوع الثقافي والديني والاجتماعي · تصون المكون الإسلامي كأساس ثقافي جامع، دون إقصاء للمسيحيين أو الأقليات · تعزز اللغة العربية والخصوصية الحضارية دون انغلاق عن العالم · تُربّي نشأها على الانتماء الوطني دون استعداء أو استلاب

- الدولة التي نريدها: ليست دولة الوصاية على أهل البلد، ولا التماهي مع السوق، ولا الاندماج في شبكات التبعية العالمية. بل هي دولة مقاومة للاستبداد، منفتحة على التعدد، قادرة على الرعاية، متوازنة بين الحرية والنظام، بين السيادة والانفتاح، بين الهوية والمواطنة

- الدولة التي نريدها تستند إلى تمكين المجتمع وتوسيع نشاطه وتحفيز مبادراته الذاتية، وتتخفف فيها السلطة من أعباء كثيرة يمكن أن يقوم بها المجتمع من تلقاء نفسه، وهذا في الوقت نفسه يقلل من تغول السلطة وقدرتها على الطغيان، ويزيد من تماسك المجتمع وتلاحمه ويعزز قدرته على مقاومة الطغيان أيضا. إن توسيع المجالات أمام البلديات والمجالس المحلية وأشكال حل النزاعات الأهلية والعرفية وقيام المجتمع بدوره الطبيعي دون تحجيم وتقييد من السلطة يسهم في إنشاء توازن قوي بين سلطة محترفة تتولى الملفات الكبرى الجماعية، وبين مجتمع فعال يمنح الفرصة لطاقاته المتنوعة وإبداعاته المتعددة، وبأوسع مدى ممكن، لتحقيق تماسك اجتماعي عظيم ونهضة مجتمعية تكون أقل تأثرا بأي خلل أو فساد أو انهيار يطرأ على السلطة. وهذا هو النموذج الحضاري الإسلامي الذي ساد أمتنا طوال قرون ما قبل زمان الاحتلال، وابدع تلك النهضة الشاملة غير المسبوقة

خامسًا: دروس من 25 يناير

(ما الذي جرى؟ ولماذا أخفقت الثورة؟ وما الذي تعلمناه منها؟)

لم تكن ثورة يناير مجرد لحظة انفعال شعبي، بل تجسيدًا حيًا لحلم أجيال طويلة في الحرية والكرامة والعدل

خرج الملايين من المصريين، بمختلف مشاربهم، لينتزعوا حقهم في تقرير مصيرهم، متحدّين واحدة من أعتى منظومات القمع في المنطقة. لكن، كما تُظهر تجارب الثورات الكبرى، فإن سقوط رأس النظام لا يعني بالضرورة سقوط النظام نفسه. فما حدث بعد 11 فبراير 2011 لم يكن انتقالًا ديمقراطيًا منظمًا، بل إعادة تموضع للنظام القديم، الذي استخدم أدوات الثورة المضادة لتفريغ الحلم من مضمونه، ثم انقض عليه من جديد

- الدرس الأول: إسقاط الرأس لا يكفي، فرغم سقوط مبارك، ظل المجلس العسكري هو الحاكم الفعلي، مدعومًا بمفاصل الدولة العميقة. وحين فشلت النخب في الاتفاق على إدارة المرحلة الانتقالية، استغل العسكر الفجوة وأعادوا إنتاج الاستبداد، هذه المرة في صورة أكثر بطشًا وتجريفًا. الرسالة واضحة: من لا يملك أدوات الانتقال، لن يملك مصير الثورة، مهما بلغ صدق نواياه

- الدرس الثاني: غياب المشروع الواضح فتح البابٍ للارتجال؛ لم تكن الثورة تملك مشروعًا وطنيًا متماسكًا لما بعد السقوط، بل كانت معركة إسقاط دون خريطة بناء. فحلَّت الشعارات محل البرامج، وغلب منطق اللحظة على الرؤية طويلة المدى، وتقدمت الحسابات الحزبية على المصالح الوطنية الكبرى. حتى التيار الإسلامي - الذي كان الأكثر تنظيمًا - لم يمتلك مشروعًا جامعًا للدولة، بل قدم رؤية جزئية مأزومة لم تصمد أمام الضغوط

- الـدرس الثالـث: الفجـوة بيـن النخـب والشـارع قاتلـة في لحظـة الثـورة، تجـاوز النـاس نخبتهـم، وفرضـوا إرادتهـم، لكـن مـا لبثـت النخبـة أن أدارت المشـهد وكأنهـا وصيـة على الشـعب، فاسـتعادت أدوات الإقصـاء، وتصارعـت على الغنائـم، بـدل أن تتشـارك البنـاء. وفي لحظـة الانـقلاب، غـاب مَـنْ يخاطـب النـاس بمطالبهـم الأصيلـة مـن العـدل والحريـة والعيـش الكريـم، ليـس فقـط بمنطـق الشـرعية والدسـتور. الـدرس هنـا عميـق: الثـورات لا تنتصـر بنقـاء الشـعارات فقـط، بـل حيـن تنجـح في ترجمـة القيم الكبرى إلى سياسات تمس حياة الناس اليومية

- الـدرس الرابـع: لـم يكـن المجلـس العسـكري وسـيطًا نزيهًـا؛ لقـد ظـن البعـض أن المؤسسـة العسـكرية سـتضمن الانتقـال، فـإذا بهـا ترعـى مسـارًا مُلغّمًـا يسـتنزف القـوى الثوريـة، ويعيـد تموضع الدولة العميقة

- الـدرس الخامـس: لا تغييـر بلا تنظيـم أثبتـت التجربـة أن الحشـود وحدهـا لا تكفـي، وأن التعبئـة اللحظيـة لا تعـوّض غيـاب البنـاء التنظيمـي القـادر على الاسـتمرار والتكيـف وإنتـاج الكـوادر. فقـد انتصرت الثورة على الخوف، لكنها لم تنتصر على العشوائية

- مـا الـذي اسـتفدناه؟ ٠ أن النوايـا الطيبـة لا تصنـع مشـروعًا ٠ أن العفويـة دون تنظيـم تُهـزم أمـام المكـر ٠ أن الاسـتقطاب يُفـرّغ الثـورة مـن مضمونهـا ٠ أن مواجهـة الدولـة العميقـة تتطلـب بنـاء دولـة بديلـة في الوعـي أولًا، ثـم في الواقـع ٠ وأن الشـعب المصـري، رغـم كل مـا جـرى، مـا زال حيًـا، ينتظـر مـن يصدُقُـه ليصطف خلفه

سادسًا: مرتكزاتنا الفكرية والسياسية

ما الذي نؤمن به؟ وعلى أي أرضية نقف؟ وما الذي يميز خطابنا؟

لا تنهض أي حركة سياسية جادة بلا منظومة فكرية واضحة، تؤسس لمواقفها، وتوجّه سياساتها، وتُميزها عن سواها. ونحن في "ميدان" نطرح أنفسنا باعتبارنا مشروعَ تحرر وطني طويل النفس، ذي هوية فكرية واضحة، ومبادئ ناظمة، وتموضع سياسي أصيل. إننا لا نطرح أنفسنا تيارًا احتجاجيًّا عابر، ولا واجهةً انتخابية طارئة. وفيما يلي المرتكزات التي تشكل بوصلة مشروعنا

1. التغيير الجذري لا الترميم الانتقائي :
نرفض منطق "الإصلاح من داخل النظام"، أو "العودة إلى ما قبل 2013" كما لو أنه كان وضعًا طبيعيًا. نحن نطرح مشروعًا للتغيير يُعيد بناء الدولة على أسس جديدة: • سيادة الشعب لا وصاية الأجهزة • استقلال السلطات لا تبعيتها • اقتصاد منتج لا احتكاري ولا ريعي • عدالة اجتماعية لا تصدّق بالخطب وتُذبح بالسياسات نحن لا نطالب بتحسين شروط السجن، بل بفتح أبواب الحرية بالكامل

2. الديمقراطية أو بالمصطلح الذي نفضله "الشرعية السياسية" ليست أداة بل التزاما عندنا، ليست مجرد آلية لإدارة الحكم، بل عقدًا اجتماعيًّا يحترم التعدد، ويضمن الحقوق، ويمنع الاستبداد. نرفض النفعية التي تجعل من الديمقراطية أداة نفعية متى خدمت المشروع وُضِعت ومتى عرقلته رُفعت. فلا ظلم باسم الأغلبية، ولا ابتزاز باسم الأقلية، ولا احتكام للصندوق دون ضمانات دستورية وحقوقية. الديمقراطية التي ننشدها: • تعددية غير إقصائية • تداول سلمي للسلطة • حرية رأي وتنظيم لا قمع للمخالفين

3. المقاومة الثورية حق، لا نُحرّم حق الدفاع عن النفس، لكننا نرى أن عسكرة الصراع في السياق المصري لن تؤدي إلا إلى خراب مزدوج: • إضعاف القضية • وإطالة عمر الاستبداد.

نُراكم وعيًا وتنظيمًا، ونستخدم كل أدوات النضال الثوري: التوعية • العصيان • الضغط والفعل السياسي • بناء البديل السياسي.. وكافة الوسائل والأدوات التي تساهم في تغيير هذا النظام دون أن تلحق ضررا أكبر بالبلاد والعباد

4. العدالة الاجتماعية ليست شعارًا بل جوهر المشروع لا حرية دون عدالة، ولا كرامة دون حق، ولا استقرار دون إنصاف. نؤمن أن أي مشروع لا يوفر الفرص للجميع، ولا يُعيد توزيع الثروة -بالعدل ودون جور على الأغنياء والناجحين بجدارة-، ولا ينحاز إلى الفقراء والطبقة الوسطى، فهو مشروع تجميلي لا يُغيّر الواقع. العدالة عندنا ليست مجرد حماية للفقراء، بل تحرير للمجتمع كله من هيمنة الأقلية التي تحتكر القرار والثروة

5. الوحدة الوطنية فوق الانقسامات نؤمن أن صراعنا هو مع الاستبداد، لا مع التيارات السياسية المخالفة. نمدّ أيدينا لكل من يؤمن بكرامة الإنسان، وحرية الشعب، وحق الأمة في تقرير مصيرها. نرفض الاستقطاب الطائفي، أو الحزبي الضيق، أو الإيديولوجي المغلق. ونؤمن أن الكتلة الوطنية القادرة على التغيير يجب أن تتكوّن من الجميع ما داموا يلتقون على المصلحة الكبرى

سابعًا: رؤيتنا الاقتصادية

(نحو اقتصاد وطني منتِج، عادل، مستقل)

ليس الاقتصاد عندنا أرقامًا ومؤشرات مجرّدة، بل هو الساحة اليومية التي تتجلى فيها كرامة الإنسان أو تُداس، ويُقاس فيها صدق السياسات أو زيفها. لقد دفع الشعب المصري - وما زال - ثمن السياسات الاقتصادية الفاشلة التي جمعت بين: • الجباية بدل الإنتاج • القروض بدل الإدارة الراشدة • الاستعراضات الفارغة بدل الاستثمار الحقيقي • والاحتكار العسكري بدل المنافسة العادلة

صار الاقتصاد أداة للنهب، والموازنة وثيقة إذعان، والمشاريع الكبرى مجرد واجهات لعلاقات المصالح والنفوذ. وفي هذا السياق، فقد المواطن أي شعور بالأمان المعيشي، وغابت العدالة، وتقلّص الأمل

- نحن في "ميدان" نؤمن أن

1. تحرير الاقتصاد يبدأ بتحرير القرار • لا يمكن لاقتصاد تابع لصندوق النقد أن يبني عدالة • ولا يمكن لسياسات تُصاغ في العواصم الأجنبية أن تُراعي فقراء الوطن

2. الاقتصاد المنتج أول الطريق للنهضة • نرفض النموذج الريعي الذي يعيش على المساعدات والتحويلات والمضاربات • نُعيد الاعتبار للإنتاج: في الزراعة والصناعة والخدمات • نُركز على تنمية القدرات البشرية والمعرفية، ليس فقط البنية التحتية الصلبة • نُقدّم المشاريع المتوسطة والصغيرة باعتبارها قلب الاقتصاد الحقيقي لا الهامش المهمل

3. لا اقتصاد سليم تحت هيمنة العسكر · يجب الفصل الكامل بين المؤسسة العسكرية والأنشطة الاقتصادية · القوات المسلحة مؤسسة وطنية لحماية البلاد، لا كيان احتكاري يزاحم السوق ويتحكم في مقدرات الدولة · للمؤسسة العسكرية فرص استثمارية واقتصادية كبيرة في تصنيع الأسلحة والمسيرات والأدوات التقنية الفاعلة في إطار مهمتها الأصيلة والجوهرية · إخضاع كل الأنشطة الاقتصادية للشفافية، الرقابة، دون استثناءات

4. العدالة الاجتماعية ليست كُلفة بل أولوية · نُعيد توزيع الموارد لصالح الفئات المهمّشة والمحرومة · نوفر الحماية الاجتماعية الشاملة: تأمين صحي، معاشات كريمة، دعم منضبط للمستحقين · نضمن حدًا أدنى للأجور وربطه بمعدلات التضخم · نكافح التهرب الضريبي وندفع نحو نظام ضريبي تصاعدي عادل

5. القطاع الخاص والمجتمع شريكان لا خصمان · نُشجع الاستثمار الوطني والأجنبي في بيئة شفافة ومستقرة · نُعيد التوازن بين دور الدولة كمُنظّم ومراقب، لا كمحتكر ومهيمن · نُطلق مبادرات اقتصادية تشاركية مع النقابات، الجمعيات، والكيانات المجتمعية

6. الاستثمار الأهم مطلقا هو الاستثمار في الإنسان، بتوفير تعليم مجاني للجميع، ذا مستوى وكفاءة عالية، لإخراج الإنسان المواكب لعصره وحاجاته، والمستوعب للتحديات المعاصرة. ولا يلزم من هذا أن تتولى الحكومة إدارة منظومة التعليم بنفسها، لما في هذه الإدارة من مشكلات كثيرة ومعقدة، ولا يعني دخول القطاع الخاص أيضا أن يتحول التعليم إلى مشروع استثماري ربحي لا يستفيد منه عموم الناس

إن إحياء مؤسسة الوقف وإطلاق الفرصة للتنافس في العمل الخيري والاستثماري يوفر مساحة كبيرة للوصول إلى تعليم قوي وواسع الانتشار ومرتبط بحاجات سوق العمل. وهو يقلل الأعباء عن كاهل الحكومة وينقذها من بيروقراطية ثقيلة وترهل وظيفي وبطالة مقنعة. مع التزام الدولة بمراقبة هذا المجال ووضع شروط وضوابط تحسينه ومنع تسرب الفساد إليه

7. تفعيل البحوث العديدة الموضوعة على رفَّ المؤسسات البحثية التابعة للهيئات الحكومية أو الجامعات والأكاديميات، والاستفادة من القطاع الخاص في تطوير البحث العلمي، ومنح مزايا استثمارية في المجالات التي تشتد الحاجة إليها، وتحسين أوضاع الأساتذة الجامعيين والباحثين في المجالات المختلفة، لتوفير البيئة المناسبة لتدشين تقدم علمي قوي، وجذب الطاقات المتنوعة إلى مجالات البحث العلمي المتنوعة

8. الإصلاح يبدأ من الموازنة العامة · الموازنة هي الوثيقة السياسية الأهم في حياة أي شعب · يجب إعادة هيكلتها جذريًا: الأولويات للإنفاق الاجتماعي، لا الأمني والاستعراضي · إيقاف النزيف في مشروعات بلا عائد، وضمان ربط الإنفاق بالعائد التنموي الفعلي

- رؤيتنا الاقتصادية في جملة: اقتصاد يخدم الإنسان لا يستهلكه، يُنتج لا يستورد، يُوزع بعدالة لا بمنطق الولاءات، ويُدار بشفافية لا بالقرارات السيادية

ثامنًا: السياسة الخارجية المصرية

في عالم يموج بالأزمات والتحولات، تفرض المرحلة الراهنة ضرورة تجديد الشرعية التي يقوم عليها النظام الدولي وتعزيز مصداقيته، بما يمهد لبناء نظام عالمي أكثر عدلاً وتوازنًا. ويتطلب ذلك مواجهة ازدواجية المعايير، ومقاومة فرض القيم والمفاهيم على شعوب تتمسك بخصوصيتها الثقافية ومرجعياتها الحضارية

وعلى مدار عقود، افتقدت السياسة الخارجية المصرية القدرة على ترجمة الثقل الجيوسياسي لمصر إلى نفوذ فعلي. فقد انشغلت بتحالفات هدفها استقرار النظام أكثر من تعظيم المصلحة الوطنية، كما دفعت الأزمات الاقتصادية إلى علاقات غير متوازنة كرّست التبعية للخارج وأضعفت الدور القيادي لمصر في محيطها

- ترى "ميدان" أن الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية المصرية يجب أن تنبني على ركيزتين

1. حماية الأمن القومي عبر مقاربة جيوستراتيجية تمتد جنوبًا لضمان مياه النيل، وشمالاً وشرقًا لحماية سيناء كعمق دفاعي أمام التهديد الإسرائيلي
2. تعزيز النمو الاقتصادي داخليا وخارجيا؛ فأما تعزيزه داخليا فباعتباره ضمانة للاستقرار الداخلي، وأداة للاستقلالية في القرار السياسي الخارجي. وترتبط فاعلية هذه الرؤية بمدى الاستقرار السياسي والتماسك المجتمعي، ما يستلزم تنفيذها عبر مراحل متدرجة تراعي مستوى الإصلاح السياسي والتماسك المجتمعي في مرحلة ما بعد السيسي

وأما تعزيز النمو الاقتصادي عبر السياسة الخارجية فهنا تبرز الحاجة إلى إصلاح آليات اتخاذ القرارات المالية الدولية، والانتقال إلى حوكمة اقتصادية قائمة على التعاون والمنفعة المشتركة، تضمن مشاركة الدول المتأثرة في صياغة السياسات، وتنهي الممارسات المجحفة في التجارة الدولية، وتخفض تكاليف نقل التكنولوجيا، وتيسر الحصول على التمويل المخصص للتنمية

- الرؤية الإستراتيجية: خلال خمس سنوات، يمكن لمصر أن تصبح المحور المركزي للتوازنات الإقليمية، وصاحبة المبادرة في صياغة مستقبل العالم العربي والشرق الأوسط وإفريقيا، عبر: • قيادة تحالفات إقليمية جديدة • تعزيز وجودها في الممرات البحرية والإستراتيجية • تحويل قناة السويس ومصر إلى قاعدة لوجستية عالمية • تصدير نموذج ثقافي-حضاري متجذر • تمكين الاقتصاد ليكون رافعة للنهوض الإقليمي

- التموضع العالمي: منذ عام 2014، خضعت وزارة الخارجية لإعادة تشكيل جذرية غلب عليها البعد الأمني، فتحولت وظيفتها من التعبير عن مصالح الدولة العليا إلى خدمة استقرار النظام السياسي. فبدلًا من توظيف الموارد الدبلوماسية لتعزيز موقع مصر الدولي، جرى تسخيرها لشرعنة الحكم داخليًا وخارجيًا، ما عمّق التبعية الاقتصادية والسياسية لدول بعينها، وأدى إلى خسائر بارزة في ملفات مثل سد النهضة وتيران وصنافير والعلاقة مع المصريين بالخارج. ورغم بعض النجاحات التكتيكية لصالح النظام، إلا أنها جاءت بثمن باهظ، إذ استهلكت جهودًا هائلة في الدفاع عن صورة النظام على حساب الدور الإقليمي المستحق لمصر

إن مشروع النفوذ الإقليمي لمصر ليس ترفًا سياسيًا، بل ضرورة وجودية لإعادة بناء مكانتها الطبيعية كدولة مركزية في محيطها. وهذه الرؤية المنشودة تتطلب إرادة سياسية مستقلة، وإصلاحًا داخليًا عميقًا، وتوظيفًا رشيدًا لموارد مصر البشرية والجغرافية. فمصر لا تستعيد دورها القيادي بالخطاب فقط، بل بالقدرة على صياغة المبادرات وقيادة التحالفات وصناعة التوازنات

تاسعًا: بناء منظومة تمكين المجتمع

ما رؤيتنا في المشكلات العميقة؟ وما طبيعة تفكيرنا في الحلول متوسطة وبعيدة المدى؟

لقد عملت عقودُ طويلة من الحكومات الاستبدادية والاحتلال الأجنبي على إضعاف المجتمع المصري وتكسير قواه الحية وتفكيك روابطه الاجتماعية ومؤسساته الشعبية العريقة، لصالح تكوين سلطة احتكارية قهرية. إن كثيرا من المشكلات العميقة القائمة حاليا تحتاج إلى علاج عميق وتدريجي حتى يصل الجسد المصري إلى التعافي التام واستعادة قواه الحية. وبعد دراسة عميقة للتاريخ المصري والمجتمع المصري، نرى في حركة "ميدان" أنه يجب أن تبذل المجهودات الكبيرة في هذه الملفات التي أصيبت بمشكلات مزمنة

- الأزهر مفخرة مصر الكبرى والعتيقة، وهو المفخرة الحية الفعالة التي يمكن بقليل من المجهود أن ترفع شأن مصر عظيما بين جميع العالم الإسلامي، بل وغير الإسلامي من خلال تأثير الأزهر في الجاليات المسلمة. إن الأزهر مثل النيل، هو بمثابة الروح السارية التي لا يمكن لأي نظام سياسي وطني أن لا يعمل على رفع شأنها

وإن أهم ما يحتاجه الأزهر هو الاستقلال، إن الأزهر المستقل الذي يمثل -بشيخه وعلمائه- مركز قوة علمية غير خاضعة للهيمنة السياسية كفيلٌ بأن يصعد بمصر قفزات قوية وطنيا وعربيا وإفريقيا ودوليا، دون أن تبذل الدولة مجهودا كبيرا. وبالعموم فإن المؤسسات الدينية ينبغي أن تكون مستقلة عن السلطة السياسية

- من أهم ما ينبغي إدخاله من الإصلاحات في المؤسسة العسكرية ألا يكون التجنيد إجباريا، إن التجنيد الإجباري ينطوي على الكثير من المفاسد، ويضيع على الدولة كثيرا من المصالح، ويؤدي إلى مشكلات كثيرة: نفسية واجتماعية وحتى اقتصادية وسياسية. وإن شعبا ضخما مثل الشعب المصري -تهيمن عليه الروح الإسلامية ويكثر فيه العلماء والدعاة- لا يمكن أن يشكو جيشه من قلة المجندين تطوعا، وهؤلاء الذين يتطوعون بأنفسهم للمهمات العسكرية والقتالية يكونون من خلاصة الناس استعدادا نفسيا وجسديا وثقافيا لأداء أشرف المهمات التي يتطلبها الجيش

- نرى أن من مصلحة الوطن بقاء الجماهير على درجة عالية من الاستعداد والتأهب، على مواجهة التحديات الواقعية، في ظل وجود عدو صهيوني يرى نفسه في فرصة توسع تاريخية، وفي ظل حدود ملتهبة تسيطر عليها ميليشيات مرتزقة تابعة لمشاريع صهيونية أو متصهينة. لذلك ينبغي إحياء الوسائل التي لجأت إليها الدولة في مصر سابقا من توفير الثقافة العسكرية والحد المناسب من التأهيل البدني، وينبغي تفعيل ما كان يجري الحديث عنه -دون تنفيذ- من تعبئة الجماهير. ونحن نرى دولا ذات قوة عظمى مثل أمريكا، ودولا لم تحارب منذ عقود طويلة مثل سويسرا توفر حق التسلح لشعوبها، فالشعوب المسلحة لا يمكن احتلالها، وكذلك: لا يمكن الاستبداد بها، وكما تثبت الدراسات المتنوعة فإن انتشار التسلح بين الجماهير يقلل من معدلات الجريمة ويوفر حالة من الردع المتبادل الذي يؤدي إلى حالة من الأمن

- لا بد من إصلاح النظام الضريبي المجحف الذي ينتفع منه الأغنياء والأثرياء -لا سيما في وجود تحالف المال والسلطة- بينما يعاني منه الفقراء والمحتاجون. غير أننا نطمح أن نصل -في المدى المتوسط إن أمكن- إلى حالة تنتهي فيها الضرائب تماما، إن النظام الذي نؤمن به -وهو نظام الإسلام- يجعل الضرائب أمرا استثنائيا تماما، وإذا وقعت الحاجة إليه فرضت الضرائب على الأغنياء كل بحسب طاقته ودرجته. إن اختفاء الضرائب هو أسرع الوسائل المؤدية إلى انتعاش الأسواق وازدهار الحركة التجارية كما هو معروف في علم الاقتصاد

- تمثل الأوقاف أداة اقتصادية مثالية في توسيع الاستثمارات المحلية والعربية والإسلامية، وفي تدفق رؤوس الأموال، وفي تخفيف العبء الاجتماعي عن كاهل الدولة، وفي توفير بنية تحتية اقتصادية قوية. إن إصلاح وزارة الأوقاف، وإحياء نظام الوقف، وفتح المجال للأوقاف الجديدة يؤدي إلى نهضة اقتصادية سريعة لإنقاذ الوضع المصري المتأزم. ولا يمكن أن يجري هذا إلا إذا تحولت مؤسسة الأوقاف إلى هيئة مستقلة تابعة لدائرة قضائية شرعية خاصة، فهذا هو الذي يوفر الثقة اللازمة لازدهار هذه المؤسسة

- إن القضاء ركن ركين في استقرار أي مجتمع، وإن منظومة القضاء المصري تظل برغم كل ما شابها من المنظومات العريقة والثقيلة التي تمثل ميراثا وطنيا، ومع ذلك فنحن نرى أنه ينبغي إعادة تفعيل القضاء العرفي والشرعي، فالتاريخ والواقع يثبت أن هذا النظام هو الأوفق لطبيعة المجتمع المصري المسلم، وهو الذي ينشر الأمن والسلام الاجتماعي، ويرفع عن كاهل المحاكم ملايين النزاعات التي يجري الفصل فيها، والتي تتراكم في أروقة المحاكم لسنوات طويلة، كما أن النظام القضائي الحالي -لأسباب عديدة متراكمة- لا يتمتع بالثقة ولا بالشفافية الكافية لكي يلجأ إليه المتحاكمون، بخلاف القضاء العرفي والشرعي الذي أثبت تميزه في حل المشكلات ضمن تجارب عديدة غير معترف بها

عاشرًا: خارطة طريق للتغيير

(كيف نتحرك؟ ومن أين نبدأ؟ وما ملامح الطريق؟)

إن الدعوة للتغيير الجذري لا تكتمل إلا برؤية واقعية لمسار التغيير، لا تنزلق إلى التبسيط المخل، ولا تستسلم لتعقيد الواقع

نحن لا نطرح وهمًا ثوريًّا عن "لحظة حاسمة" تغيّر كل شيء، ولا نقبل بمنطق "التحسين البطيء تحت سقف النظام"، بل نؤمن أن التغيير عملية تراكمية، طويلة النفس، متدرجة، تبدأ من الوعي وتنتهي ببناء القوة القادرة على فرض الإرادة الشعبية

- أولًا: التغيير يبدأ من الداخل نرفض منطق "الخلاص الخارجي"، أو الرهان على ضغوط دولية تُغيّر الواقع نيابةً عنا. فالتغيير في مصر يجب أن يكون صناعة وطنية بامتياز، تبدأ من الداخل، وتعتمد على: ٠ تحريك الوعي العام ٠ بناء شبكات المقاومة المدنية ٠ تأهيل وتشكيل البديل القادر على القيادة

- ثانيًا: وحدة القوى الوطنية شرط لا ترف. لن يحدث تغيير دون تجاوز الاستقطاب السياسي، وبناء قاعدة مشتركة بين القوى الوطنية على قاعدة: ٠ لا إقصاء ٠ لا تبعية ٠ لا انفراد بالمشهد الاختلاف طبيعي، لكن التشرذم قاتل. وميدان تطرح نفسها منصة جامعة للتلاقي لا بديلًا عن أحد

- ثالثًا: الكتلة الحرجة هي الحاسمة. المسألة ليست عدد النشطاء أو صخب المعارضة الإعلامية، بل في الوصول إلى الكتلة الشعبية الحرجة التي تُغيّر ميزان القوى، وتفرض إرادتها. وتلك الكتلة تُبنى بالثقة، والخطاب الصادق، واستيعاب هموم الناس، وتقديم بديل حقيقي لا شعارات فقط

- رابعًا: الفعل لا ينتظر اللحظة بل يصنعها. الانتظار لا يصنع تغييرًا. ما يصنعه هو: • التراكم الهادئ للوعي • التنظيم القاعدي الفعّال • المبادرات المدنية -الفردية والجماعية- في الداخل والخارج • كشف أكاذيب النظام • وتكثيف الضغط الشعبي والحقوقي والدولي؛ الفرص لا تُنتظر بل تُصنع، والشرعية تُنتزع لا تُهدى ولا تُمنح

- خامسًا: النضال متعدد المسارات: لسنا أسرى لمسار واحد. بل نتحرك عبر: • النضال الحقوقي • الحشد الإعلامي • النشاط المجتمعي • الفعل الميداني الثوري • والضغط السياسي المنظم وكل ذلك ضمن سقف استراتيجي واحد: استعادة الإرادة الشعبية وبناء دولة الحرية والعدالة

- سادسا: بناء مصر المنشودة لا يمكن أن يتحقق دون معالجة آثار الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها آلاف المواطنين، ولهذا نتبنى إرساء منظومة عدالة انتقالية شاملة، تضمن إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، ورد الاعتبار لهم، وتعويضهم مادياً ومعنوياً عن سنوات القهر والتنكيل، وكذا الحال بالنسبة لضحايا الإخفاء القسري، والتعذيب، والمحاكمات الجائرة، أو ذويهم. كما تتعهد الحركة بإجراء تحقيقات مستقلة وشفافة في جميع الجرائم التي ارتُكبت بحق الشهداء، ومصابي التعذيب في مراكز الاحتجاز أو في السجون، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، دون تمييز. إلا إذا قدَّم بعض هؤلاء المتهمين خدمات خاصة تساهم في إسقاط هذا النظام في لحظات ما قبل سقوطه أو أثنائها، ففي هذه الحالة يُعاد تقييم الوضع الخاص به وفق هذه المساهمة التي وفرت تضحيات كثيرة. ويُعد هذا المسار جزءاً لا يتجزأ من المصالحة الوطنية القائمة على الحقيقة والإنصاف، لا على النسيان أو الإفلات من العقاب. إن كرامة المصريين لا تُستعاد إلا بإقرار حقوقهم، والاعتراف بتضحياتهم، وتطهير مؤسسات الدولة من كل من تورط في انتهاك إرادتهم. العدالة ليست مطلباً قانونياً فحسب، بل هي حجر الأساس لأي مشروع وطني يسعى إلى الحرية والكرامة وإرساء قيم العدل والمساواة

- ميدان من الصوت إلى الفعل: لا تكتفي "ميدان" بالتشخيص والبيان، بل تطرح نفسها كمنصة: • تجمع الفاعلين • تؤطّر الجهود • تطلق المبادرات • وتعدّ الكوادر • وتبني التحالفات. لسنا بديلاً عن أحد، بل دعوة لكل أحد. لنعيد للميدان روحه، وللناس صوتهم، وللوطن أمله

خاتمة: تعهداتنا ومبادؤنا الناظمة

ما الذي نلتزم به؟ وما الضوابط الأخلاقية والسياسية لحركتنا؟

لا يكتمل مشروع سياسي تحرري بدون ميثاق أخلاقي ناظم يحدد ما ننطلق منه، ويضبط حدود تحركنا، ويربط بين الوسيلة والغاية

نحن في "ميدان" نؤمن أن الممارسة السياسية، مهما اشتدت معاركها لا يجوز أن تنفصل عن منظومة من القيم، تضمن احترام الإنسان، وتحفظ مصداقية المشروع، وتمنع الانزلاق في مسارات تُشبه ما نرفضه

- أولاً: التعهدات السياسية: نتعهد في "ميدان" بما يلي:

1. رفض الاستقواء بالخارج أو الارتهان له، فالتغيير في مصر مسؤولية وطنية خالصة

2. التمسك بتداول السلطة والاحتكام لإرادة الشعب لا وصاية تنظيمية، ولا استبداد باسم الأغلبية

3. رفض الإقصاء والتخوين وتقديس الذات فالوطن يسع الجميع، والتغيير لا يُنجزه فريق بمفرده

- ثانيًا: التعهدات الأخلاقية

1. الصدق مع الناس في الخطاب، وفي الأهداف، وفي الإمكانيات
2. احترام الاختلاف داخل الحركة وخارجها، وتربية كوادرنا على الانفتاح لا الانغلاق
3. تغليب المصلحة الوطنية على الحزبية والشخصية
4. الربط بين الوسيلة والغاية فلا نطلب الحرية بأدوات الاستبداد، ولا نبني العدالة بمناهج القهر

- ثالثًا: قواعد الالتزام الداخلي

1. نلتزم بمبدأ الشورى في اتخاذ القرار
2. نعتمد البناء الأفقي ما أمكن، ونحارب التسلط التنظيمي
3. نحترم خصوصية الميدان المصري، ولا نُستورد تجارب أو نُقلد نماذج دون وعي
4. نُراجع أداءنا باستمرار، ونُصحح أخطاءنا بشجاعة
5. نُربي أعضاءنا على أن "السلطة وسيلة، لا غاية... وأن السياسة أخلاق قبل أن تكون مكاسب

- نختم بهذه القناعة: لسنا ملائكة ولا ندَّعي الكمال، لكننا نُدرك حجم التحدي، ونعرف أن مصر تستحق أكثر، ونثق أن أبناءها قادرون على صناعة المعجزة حين يرون الأمل ويجدون المصداقية